واقع التنمية الاقتصادية في العالم العربي بعد انخفاض أسعار البترول سنة (2015)، دراسة حالة: الجزائر، مصر وتونس

نمديل وحيد
طالب دكتوراه، جامعة المسيلة
البريد الكتروني: wahidnemdil@yahoo.com

أ.د. خبابة عبد الله
أستاذ التعليم العالي، جامعة المسيلة
البريد الالكتروني: khababa_ab@yahoo.fr

ملخص:

لقد شخصنا واقع التنمية الاقتصادية في العالم العربي من استعراضنا عدد من المؤشرات الاقتصادية، ووجدنا بأنها دون المستوى المطلوب بكثير، وبعيدة كل البعد عن التقدم الاقتصادي وعن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، بالتالي وجب علينا النهوض والبدء بإعداد وانجاز الوسائل الكفيلة باللحاق بالركب وعدم الوقوف موقف المتفرج من تجارب الدول المختلفة في هذا المجال، وخاصة أننا نملك في عالمنا العربي مقومات هذا النهوض وعلينا أن نبدأ الآن، فإن تبدأ متأخرا هو أفضل من أن لا تبدأ مطلقا.

كلمات مفتاحية: التنمية، العالم العربي، المؤشرات الاقتصادية، أسعار البترول

Abstract:

We have identified the reality of economic development in the Arab world from our review of a number of economic indicators, we found that they are far below the required level, and far from economic progress and achieve the desired economic development. Therefore, we must advance and start preparing and completing the means to catch up and not stand idly by The experiences of different countries in this area, especially as we have in the Arab world the fundamentals of this advancement and we have to start now, to start late is better than not to start at all.

Keywords: Development, Arab world, economic indicators, Oil prices.

المقدمة:

لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين، كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة على النطاق الدولي سواء على مستوى الحكومات أو المؤسسات أو الهيئات الدولية ومع بداية الستينات ونيل معظم البلدان النامية استقلالها السياسي ومنها الجزائر سعت هذه الدول إلى التصنيع وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة، في حين أن نجاح هذه الأهداف يتوقف على مدى توفير التمويل اللازم لعملية التنمية.

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على اتجاهات التنمية الاقتصادية وللحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، وغالبا ما يتم اللجوء لمؤشرات التنمية الاقتصادية بهدف المقارنة بين مدى تقدم اقتصاد دولة أو مجموعة من الدول مقارنة باقتصاد دولة أخرى. والمثال الأكثر شهرة في هذا المجال مقارنة اقتصادات الدول النامية باقتصادات الدول المتقدمة اعتمادا على هذه المؤشرات.

ونظرا للاختلال الهيكلي الذي تعاني منه معظم الدول النامية والذي ينعكس بصفة كبيرة في ضعف مواردها التمويلية الداخلية وجعل مسيرة التنمية في هذه الدول تواجه تحديات صعبة ومشاكل تحول دون تحقيق أهدافها وانطلاقا من هذا تأتي مصادر التمويل الأجنبي وفي مقدمتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبرز كأحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية أو المتقدمة.

وسوف نتطرق في هذا العمل إلى واقع التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ومدى الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبي.

1- الإشكـــالية:

مع تزايد الأهمية الكبيرة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية و المتقدمة في حل مشكلات عديدة كالبطالة و انخفاض متوسط الدخل الفردي والفقر، وضعف البني التحتية ونقص الاستثمارات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة وتوظف الكفاءات القادرة على التغيير. هنا يطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتاحة، وإلى أي مدى يمكن دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مستديمة في هذه الدول تحت ظل العولمة الاقتصادية؟

ويتفرعَّ عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ما هي أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي؟
- ما مدى اقتراب أو ابتعاد مؤشرات التنمية الاقتصادية في العالم العربي مع المؤشرات الاقتصادية للدول المتقدمة؟

2- فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث والوقوف عند أهمَّ مفاصلها، ارتأينا تَبَنِّي مجموعة فرضيات أساسية وهي:

- تعتبر الدول العربية بعيدة كل البعد عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع عدد من الدول المتقدمة.
- تمثل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عاملا مهما في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول العربية.

3- أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع في التركيز على النقاط التالية:

- التطرق إلى أوجه القصور في مؤشرات التنمية الاقتصادية ومعرفة الأسباب، من أجل تفاديها مستقبلا.
- الارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقاً للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية من خلال تحقيق زيادة في الدخل القومي الحقيقي و القدرة المعيشية للسكان و الحد من البطالة.
- التأكيد على أهمية التدفقات المالية الدولية بمختلف أشكالها ومؤسساته في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مستديمة في الدول النامية.

4- أهداف الدراسة:

نستهدف من خلال تقديم هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحديد المفاهيم الأساسية والمستحدثة لتصنيفات دول العالم من حيث التنمية.
- تحليل وتقييم المتغيرات في مجال التنمية الاقتصادية فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والتضخم والمديونية الخارجية... الخ.
- التَّوصُّل إلى أنَّ التنمية الاقتصادية هي عبارة عن ضرورة إستراتيجية لكافَّة الدول النامية من أجل علاج مختلف الأزمات بها.

5- منهج البحث:

من أجل دراسة مشكلة موضوع البحث وتحليل مختلف أبعادها تمَّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف استيعاب الإطار النظري للمؤشرات الاقتصادية وتحليل مختلف تفصيلاتها كما تمَّ اعتماد منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة النظرية على عدد من الدول النامية.

6- تقسيمات الدراسة:

نظرا لتعدد المؤشرات الاقتصادية، فسوف نتناول ثلاثة مؤشرات ونقارنها مع مثيلاتها في الدول المتقدمة، بداية بالناتج المحلي الإجمالي ثم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأخيرا نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على اتجاهات هذه التنمية وللحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، وغالبا ما يتم اللجوء لمؤشرات التنمية الاقتصادية بهدف المقارنة بين مدى تقدم اقتصاد دولة أو مجموعة من الدول مقارنة باقتصاد دولة أخرى. والمثال الأكثر شهرة في هذا المجال مقارنة اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة اعتمادا على هذه المؤشرات.

وتعرف مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل عام بأنها « مقاييس إحصائية تعطي دلالة عن مستوى التنمية الاقتصادية»[1] وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العالم العربي بغية الوقوف على حالة التنمية في عالمنا العربي والخروج بحكم موضوعي عن واقع التنمية الاقتصادية وعن مدى تقدم أو تأخر اقتصادات الدول العربية مقارنة بباقي دول العالم.يوجد مجموعة من مؤشرات التنمية الاقتصادية التي سوف نتناولها في ما يلي:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

هو أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية التقليدية والذي مازال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، وهو أحد أهم المقاييس المستعملة لقياس النمو الاقتصادي في الدول. حيث يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن «الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية هي عادة سنة واحدة»[2]. و كلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة.

لقد تأثر أداء الاقتصادات العربية عام 2015 بعدد من العوامل التي أضعفت النمو على مستوى المجموعة تمثل أهمها « في تباطؤ الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية واستمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط التي فقدت في عام 2015 حوالي نحو 49% من قيمتها المسجلة عام 2014»[3]، إضافة إلى الأوضاع الداخلية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال العام وأضعفت من قدرة نموها.

كمحصلة لتلك التطورات تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية ككل من 2727 مليار دولار عام 2014 إلى حوالي 2429 مليار دولار عام 2015، حيث سجل انكماشا بـ 10,9% مقارنة بمعدل نمو قدر بـ 0,5% عام 2014 مقارنة بسنة 2013. كما نتج عن ذلك انخفاض

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دون دار النشر، 2012، ص24.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، ط1 عمان، الأردن،2007، ص114.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2016، ص31.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 7888 دولار عام 2014 إلى 6872 دولار عام 2015، أي بمعدل تراجع بلغ 12,9% مقارنة بمعدل نمو قدر 2,2% عام 2014.[4]

ومن تحليل بيانات صندوق النقد العربي لسنة 2016،فقد سجلت أكبر معدلات تراجع في الناتج المحلي، لدى الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة انخفاض قيمة الناتج في قطاع الصناعات الإستخراجية فتجاوزت 40% في كل من السعودية والكويت قطر والعراق و30% في كل من الإمارات والبحرين والجزائر وعمان، أما ليبيا 60% و اليمن 90% بسبب الأوضاع الداخلية لدى البلدين. أما فيما يتعلق بمعدلات نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وباستبعاد كل من سوريا وليبيا فقد بلغ حوالي 2,8% عام 2015 مستقرا عند نفس النسبة المحققة في 2014.

وعلى صعيد المساهمة القطاعية للدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 من 34,6% عام 2014 إلى 22,6% عام 2015. بما يعكس تراجع الأسعار العالمية للنفط، تبعا لذلك تغيرت نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الإنتاج السلعي 48,4% عام 2015 أما قطاع الخدمات الإنتاجية 24,3% وساهم قطاع الخدمات الاجتماعية بنحو 27%، وبارتفاع في القيمة المضافة للقطاع بـ 7,9% أما بقية الدول العربية ففي حين ارتفعت أسعار مستويات الناتج بالأسعار الجارية كما في الأردن و جيبوتي والسودان وجزر القمر ولبنان ومصر وتراجعت كما في تونس والمغرب وموريتانيا[5]، علما أن قيمة الناتج بالأسعار الجارية المقومة بالدولار تأثرت سلبا بارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الوطنية لبعض الدول العربية التي لا تتبع نظما ثابتة للصرف مقابل الدولار .

يتضح من معدلات النمو بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية المقومة بالدولار، أن هناك ثلاثة دول فقط قد حققت معدلات نمو حقيقية عام 2015 تفوق المعدلات المحققة

[4] صندوق النقد العربي، نفس المرجع، ص31.

[5] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق، ص33.

خلال العام السابق وهي جيبوتي وجزر القمر والسودان ومصر، إلا أن قيمة هذه الزيادات في الناتج كانت على العموم متواضعة ، وتحليلا لهذه المعطيات فقد كانت هذه الزيادات على التوالي، 149 مليون دولار و 52 مليون دولار و 11.321 مليون دولار و 30.425 مليون دولار[6]. ويرجع سبب هذه الزيادة في الناتج إلى عدم اعتماد هذه الدول على المحروقات. بينما ارتفع معدل النمو في نفس السنة بالمقارنة مع السنة السابقة في كل من الأردن ولبنان غير أنه كان بنسبة أقل من التي سبقتها، أما الدول المتبقية فقد كانت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لديها سالبة، أي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي. وأكبر نسب الانخفاض شهدتها كل من الكويت والعراق وقطر والسعودية والجزائر بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وكذلك اليمن وليبيا بسبب تدهور الأوضاع الداخلية[7].

وبالنسبة للجزائر فقد قدرت نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية بـ14,9% سنة 2015، حيث حققت 1,71281 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 التي حققت فيها 213,569 مليون دولار و زيادة بنسبة 1,85% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وهو ما يعادل قيمة3.898 مليون دولار كما يلاحظ من الجدول(01) أن الناتج المحلي الإجمالي شهد نموا خلال سنوات الدراسة إلى غاية سنة 2014، أما سنة 2015 فقد عرفت تراجعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول. وتعتبر أكبر قيمة للناتج المحلي الإجمالي المحققة خلال سنوات الدراسة هي 213,569 مليون دولار سنة 2014، التي مثل منها قطاع الإنتاج السلعي52,66% من الناتج القومي، أما الخدمات الإنتاجية 22,62% وقطاع الخدمات الاجتماعية 17,51%. أما بالنسبة لسنة 2015 فقد مثل منها قطاع الإنتاج السلعي 48,07% من الناتج القومي الإجمالي، أما قطاع

[6] صندوق النقد العربي، **معطيات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2016.

[7] المرجع نفسه.

الخدمات الإنتاجية مثل نسبة 41%25, من الناتج المحلي الإجمالي، فيما مثل قطاع الخدمات الاجتماعية نسبة 18,538%.

أما في تونس فقد قدرت نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بـ 3,1% سنة 2015، حيث حققت 07042, مليون دولار مقارنة بسنة 2014 التي حققت فيها 43,422 مليون دولار، وانخفاض بنسبة6,1% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013. كما يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لتونس شهد نموا متواصلا إلى غاية 2013 التي حققت فيها أكبر قيمة والتي تقدر بـ 46,239 مليون دولار، أما سنتي 2014 و 2015 فقد شهدتا انخفاضا متتاليا، وذلك بسبب الهجوم الإرهابي على بارادو في مارس 2015، حيث انخفض عدد السياح بشكل مفاجئ وبنسبة 25% في شهر أفريل بعدما كان عددهم في 2013 حوالي 6,5 مليون سائح و 6 مليون سائح سنة 2014[9]. ولقد مثل قطاع الإنتاج السلعي سنة 2014نسبة 36,24% وقطاع الخدمات الإنتاجية 27,20%، وقطاع الخدمات الاجتماعية 29,52% من الناتج المحلي الإجمالي أما سنة 2015 فقد مثل قطاع الإنتاج السلعي نسبة 36,64% وقطاع الخدمات الإنتاجية نسبة 26,70% وقطاع الخدمات الاجتماعية نسبة 31,47% من الناتج المحلي الإجمالي

أما بالنسبة لمصر فقد قدرت نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بـ 3,1% سنة 2015 حيث حققت 301,737 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 التي حققت فيها 162332, مليون دولار، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع عائدات السياحة نسبيا والأداء الجيد في قطاع الصناعات التحويلية والتشييد[10]. ويعتبر أكبر ناتج محقق خلال سنوات الدراسة بـ 332,162 مليون دولار والذي تم تحقيقه سنة 2015. ولقد مثل قطاع الإنتاج السلعي سنة 2014نسبة 51,81% وقطاع الخدمات الإنتاجية 27,19%، وقطاع الخدمات الاجتماعية 24,60% من الناتج المحلي الإجمالي أما سنة 2015

[8] المرجع نفسه.

[9] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق، ص33.

[10] عبد العزيز الدخيل، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، دار الساقي،2017، ص43.

فقد مثل قطاع الإنتاج السلعي نسبة 47,97% وقطاع الخدمات الإنتاجية نسبة27,31%وقطاع الخدمات الاجتماعية نسبة 25,91% من الناتج المحلي الإجمالي[11].

كما أن أكبر ناتج تم الوصول إليه، حققته السعودية بقيمة إجمالية تقدر بـ 753,832 مليون دولار عام 2014، وأقل ناتج حققته دولة جيبوتي بقيمة 1.129 مليون دولار عام 2010، مما يلاحظ تفاوت كبير حجم الناتج في مابين الدول العربية. وعلى العموم فإن أكبر قيمة للناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية كانت في سنة 2014 حيث قدر بـ 2.429.068 مليون دولار، ويرجع هذا في نسبة كبيرة منه إلى ارتفاع الناتج المحصل من المحروقات بالنسبة للدول النفطية[12]. وسيتم الوقوف على دلالة هذا المؤشر مع قيمته في دول العالم المتقدم، والذي يعطينا تصورا واضحا عن واقع التنمية الاقتصادية في العالم العربي، حيث سنقوم بإتباع هذا المنهج في جميع المؤشرات التي يتم بحثها.وسوف يتم استخدام بيانات الجدول(01) للمقارنة بين الناتج المحلي بين عدد من الدول المتقدمة والدول النامية.

الجدول(01): الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية بالمقارنة بالدول المتقدمة سنة 2015 مقوما بالأسعار الجارية.

	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي العالمي	المقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي العربي(ضعف)
العالم ككل	74.292	%100	30,5 ضعف
الولايات المتحدة الأمريكية	18.036,648	%12,13	7 ضعف
الاتحاد الأوربي	16.314,942	%11	6,71 ضعف
الصين	11.384,8	%7,66	4,68 ضعف
اليابان	4.383,076	%3	1,80ضعف
ألمانيا	3.363,446	%2,26	1,38ضعف
المملكة المتحدة	2.861,090	% 1,92	1,17
فرنسا	2.418,835	%1,62	1

[11] صندوق النقد العربي، **معطيات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2016.

[12] صندوق النقد العربي، **معطيات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق.

الهند	2.088,841	% 1,40	0,86
المكسيك	1.143,793	%0,76	0,47
البرازيل	1.803,652	%1,21	0,74
الأرجنتين	584,711	%0,39	0,24
العالم العربي	2.429,068	% 1,63	--------

المصدر: البنك الدولي، **بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي** تم فحص الموقع في 2017/05/15.

يتضح من الجدول (01) ومن خلال المقارنة مع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة أن نسبة الناتج المحلي لجميع الدول العربية للعام 2015 والمقدر بحوالي 2.429,068 مليار دولار يساوي فقط 1,63%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والبالغ 74.292 مليار دولار. وإذا ما قارنا الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والبالغ 16.314,942 مليار دولار من مجمل الناتج المحلي الإجمالي العالمي نجد أن نسبة الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي تساوي 11% ويمثل حوالي 7 أضعاف الناتج العربي، أما عند مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية مع الناتج المحلي الإجمالي نجد أن قيمة الناتج الأمريكي لعام 2015 بلغ 18.036,648مليار دولار، بما يعادل نسبة 12,13% أي أنها تساوي 7 أضعاف الناتج المحقق في الدول العربية مجتمعة.

حتى وإذا قارنا الناتج العربي مع دولة من دول الاتحاد الأوروبي منفردة كألمانيا التي حققت ناتجا بقيمة 3.363,446 مليار دولار ما يمثل 1,38 ضعف من الناتج العربي ونفس الأمر بالنسبة لإنجلترا وفرنسا اللذين يمثلان على التوالي 1.71 ضعف و 1 ضعف. أما إذا ما قارنا الناتج المحلي العربي مع دولة نامية كالبرازيل أو الهند نجد الناتج المحلي لمجموع الدول العربية يساوي أو يزيد قليلا عن الناتج المحقق في هذه الدول، مما يتضح أن الناتج المحقق لدى الهند أو البرازيل يكاد يعادل الناتج المحقق لدى 20 دولة عربية محل الدراسة.

من هنا يمكن الحكم على مدى تقدم التنمية الاقتصادية العربية بناءا على هذا المؤشر بأن هذه التنمية في البلدان العربية مازالت بعيدة كثيرا عن المستوى المطلوب، وللمقارنة فقد نجد أن الناتج المحلي

الإجمالي للعالم العربي يكافئ الناتج المحلي الإجمالي لدولة فرنسا لوحدها ذات الترتيب السادس في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي عام2015.[13]

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعبر هذا المؤشر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معيار يستخدم غالبا مع المؤشر الأول (الناتج المحلي الإجمالي)، وهو تعبير تقييمي لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما. وهو يساوي مجمل الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد سكان الدولة، وكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل[14].

بحسب معطيات صندوق النقد العربي لسنة 2016، فقد تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 7.888 دولار عام 2014 إلى 6.872 دولار عام 2015، مسجلا بذلك معدل انخفاض قدر بـ 12,9%، وسجلت السودان أعلى معدل نمو للفرد من الناتج قدر بـ 10,9%، متبوعة بمصر بمعدل نمو قدر بـ 7,4% وباستثناء هذين البلدين وبالإضافة إلى جيبوتي والأردن والقمر، سجلت بقية الدول العربية انخفاضا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويرجع ذلك بالأساس إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب تقل عن معدلات نمو عدد السكان[15].

حافظت قطر على ترتيبها من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج حيث بلغ حوالي 68.721 عام 2015 مقابل 94.815 عام 2014، إلا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج قد شهد انخفاضا بلغت نسبته نحو 27,5% عام 2015 وهو ما يرجع إلى انكماش مستويات الناتج بالأسعار الجارية الراجع لانخفاض أسعار البترول. لقد جاءت اليمن بسبب الظروف التي تشهدها في المرتبة الأخيرة وبمتوسط قدره

IMF, **World Economic Outlook**, Octobre , 2016.

[14] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، 2010، ص 121.

[15] صندوق النقد العربي، **معطيات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق.

900 دولار سنة 2015. وبالتالي أصبح يمثل متوسط دخل الفرد من الناتج عند الفرد القطري 76 ضعف منه عند الفرد اليمني، فالتفاوت كبير جدا.

أما بالنسبة للجزائر فقد قدر متوسط دخل الفرد من الناتج عام 2014 بـ 5460 دولار و 4548 دولار عام 2015 مما يبين تراجع بنسبة 16,7% والتي ترجع إلى انهيار أسعار البترول. أما تونس فقدر متوسط دخل الفرد من الناتج 4328 و3909 دولار على التوالي سنتي 2014 و2015 بنسبة انخفاض قدرت بـ 9,7%، كما حققت مصر متوسط دخل من الناتج بقيمة 3476 و3734 دولار سنويا خلال سنتي 2014 و2015 على الترتيب محققة معدل نمو قدره 7,4%.

لم يطرأ أي تغيير يذكر في عام 2015 على ترتيب الدول العربية من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل، حيث حافظت قطر والإمارات والكويت على المراتب الثلاث الأولى وحافظت كل من ليبيا وجيبوتي وموريتانيا واليمن وجنوب السودان على المراتب الخمسة الأخيرة، بعد ما كانت ليبيا تحتل المرتبة السابعة سنتي 2012 و2013 بعد لبنان.

وعودة إلى أسلوب المقارنة للوقوف على وضع هذا المؤشر في الدول النامية وبالأخص العربية، فعند مقارنة مقدار نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مع بقية العالم وخاصة الدول المتقدمة، نجد أن نصيب الفرد الواحد في العالم العربي من مجمل الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة قدر بـ 12447,7 دولار سنويا و يقع في المرتبة 59 ما بين بولندا وهنغاريا في سنة 2015[16]. وبمقارنة هذا النصيب مع نصيب الفرد في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ نصيب الفرد فيها من ناتجها المحلي حوالي 56.207 دولار سنويا والتي ترتيبها الثامنة عالميا، أو دولة مثل النرويج التي يبلغ نصيب الفرد فيها من ناتجها المحلي حوالي 74.505,8 دولار سنويا والتي ترتيبها الرابعة على العالم، أو لكسمبورغ التي تحتل المرتبة الأولى بنصيب يقدر بـ 101.909,8 دولار في السنة نجد أن نصيب الفرد في العالم العربي مجتمعا هو نصيب متواضع جدا يضعه في المرتبة التاسعة والخمسين دوليا كما ذكرنا. ولغايات فهم هذا

[16] البنك الدولي، **مؤشرات التنمية العالمية**، 2016، تم فحص الموقع في 2017/05/15.

المؤشر بشكل أوضح من حيث هذه المقارنات يكفي أن نستنتج أن حصة الفرد من الناتج المحلي الأمريكي تبلغ حوالي 5 أضعاف تلك التي لدى الفرد في العالم العربي، أما النرويج فهي تبلغ 06 أضعاف من المتوسط الذي يحصل عليه الفرد العربي، أما في الدولة الأولى في العالم وهي لوكسمبورغ فتمثل 09 أضعاف من المتوسط الذي يتحصل عليه الفرد العربي[17].

الجدول(02): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية بالمقارنة بالدول المتقدمة سنة 2015 مقوما بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	المقارنة مع نصيب الفرد العربي(ضعف)
لوكسمبورغ	101.909,8	9 ضعف
سويسرا	80.989,8	7 ضعف
النرويج	74.505,2	6 ضعف
الولايات المتحدة الأمريكية	56.207,7	5 أضعاف
ايرلندا	60.664,1	5 أضعاف
سنغافورا	52.888,7	4,5 ضعف
الاتحاد الأوروبي	32.017,8	3 ضعف
الأرجنتين	13.467,4	1,1 ضعف
العالم العربي	**12.447,7**	1
بولندا	12.566,2	0

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016.

بالتالي فإن متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا والذي يكاد يساوي متوسط الناتج المحلي لدولة واحدة وهي بولندا بقيمة تساوي 12447 دولار سنويا. أما إذا

[17] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2016، نفس المرجع.

تحدثنا عن الدول العربية فرادا فباستثناء قطر والإمارات والكويت والبحرين والسعودية فإن متوسط نصيب الفرد في الدول المتبقية ضعيف جدا إذا ما قورن مع الدول المتقدمة،[18] والجدول 02 السابق يوضح ذلك.

3- نسبة الادخار و الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

هذا المؤشر يقيس نسبة مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، واستنادا إلى معطيات صندوق النقد العربي لسنة 2016، فقد تراجعت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2015 إلى نحو 26,3%، مقارنة بنحو 36,4% عام 2014 نتيجة تراجع مستويات الادخار بسبب التأثير الملحوظ لانخفاض عوائد صادرات النفط حيث تحملت حصة الادخار جل هذا التأثير، بل لم تنخفض فقط حصة الادخار من الناتج بل واتجهت بعض الحكومات والشركات والأفراد لمواجهة تراجع العوائد والدخول بالسحب من المدخرات السابقة، أو الاستدانة للحفاظ على مستويات الإنفاق أو الاستهلاك ولو بحدها الأدنى.

وعلى مستوى الدول العربية اختلفت معدلات الادخار وتراوحت بين 58,6% في قطر و26,7-% بجزر القمر(فجوة في الادخار)، وتوزعت باقي الدول بين دول تجاوزت نسبة الادخار فيها المتوسط العربي البالغ 26,4% من الناتج المحلي الإجمالي وتشمل مرتبة تنازليا كل من قطر، الجزائر، البحرين، الإمارات الكويت، السعودية، عمان ودول معدلات الادخار بها دون المتوسط العربي وهي بالترتيب كل من السودان والمغرب، موريتانيا، العراق، تونس، ليبيا و مصر والبقية حققت معدلات سالبة للادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني وجود فجوة في الموارد المحلية.[19]

أما فيما يتعلق بمستويات الاستثمار في الدول العربية واستنادا إلى تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2016 فقد انخفضت في عام 2015 مقارنة مع 2014، رغم ارتفاع حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من25,6% عام 2014 إلى 28,5% عام 2015 وهو ما يرجع إلى الانخفاض الكبير في الناتج

[18] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

[19] صندوق النقد العربي، **ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق.

المحلي الإجمالي. وعلى مستوى الدول فرادى كان التفاوت واضحا، حيث بلغت مستويات الاستثمار أعلى مستوياتها في الجزائر وبنسبة 48,9% وسجلت أدناها في ليبيا بنسبة 4,6%. وتوزعت بقية الدول بين دول فاقت معدلات الاستثمار بها المتوسط العربي البالغ 28,5% وهي على التوالي كل من الجزائر وقطر وعمان والسعودية وموريتانيا والمغرب والإمارات فيما سجلت بقية الدول معدلات استثمار دون المتوسط العربي.

وبالنسبة لمعدلات نمو الاستثمار للدول فرادى فقد سجلت السودان أعلى معدل نمو سنة 2015 بلغ 21.6 % مقارنة مع سنة 2014، وسجلت مستويات الاستثمار في اليمن انكماشا بنسبة 75.6% في المقابل حققت ثمان دول عربية زيادة في مستويات الاستثمارات بدرجات متفاوتة هي السودان، عمان مصر، البحرين، الإمارات، القمر، الكويت جيبوتي، فيما سجل الاستثمار انكماشا في بقية الدول العربية. ويرجع التراجع في مستويات الاستثمار على مستوى الدول العربية خلال عام 2015 إلى تضافر مجموعة من الأسباب، وهي تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي ومعدلات نمو اقتصاديات دول المنطقة إضافة إلى الظروف غير المواتية للاستثمار في بعض الدول العربية كليبيا واليمن وسوريا والتراجع الحاد في حصيلة الصادرات النفطية بالنسبة للدول العربية المصدرة للبترول وانعكاس ذلك على عدد من المشروعات الاستثمارية في عدد من الدول العربية.

وحسب معطيات الجدول (03) وبمقارنة المعدلات السابقة في دول العالم العربي مع بقية دول العالم نجد أن ترتيب الدول العربية مجتمعة يقع بين المرتبة السادسة والستين والسابعة والستين على مستوى العالم، أي بين كل من ألمانيا بالمرتبة 67 والتي تبلغ نسبة الاستثمار فيها إلى مجمل ناتجها المحلي ما نسبته 28% والدنمرك بالمرتبة 68 والتي يبلغ نسبة الاستثمار فيها 29% إلى مجمل ناتجها المحلي. وإذا قارنا نسبة الاستثمار في عالمنا العربي مع الدولة رقم 1 في العالم في هذا المجال وهي بروناي دار السلام والتي

تبلغ نسبة الاستثمار فيها إلى مجمل ناتجها المحلي حوالي 56% نجد أن نسبة الاستثمار في هذه الدول إلى مجمل ناتجها المحلي تساوي ضعف النسبة في العالم العربي وهي28.5% , في عام 2015.[20]

أما إذا قارنا الدول العربية منفردة، نجد أن معدلات الاستثمار كانت متفاوتة فيما بينها فهناك دول معدلات استثمارها أكبر من المتوسط العربي كالجزائر قطر والسعودية الذين حققوا معدلات استثمار من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي 48.9 % و38.8% و34.6%، وهناك دول حققت معدلات استثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا كاليمن 5.8% وليبيا 4.6%. وبالنسبة لتونس ومصر فقد حققتا معدلي استثمار من الناتج المحلي الإجمالي متواضعين على التوالي 14.4% و19.4%.

وعلى العموم فإن المقارنات تعطينا فكرة عن المستوى المتدني لمقدار الاستثمار كنسبة من متوسط الناتج المحلي للدول العربية. والجدول (03) يبين بعض أوجه المقارنة في هذا المجال لعام 2016.

الجدول(03): نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي مقارنة ببعض الدول

الدولة	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	المقارنة (ضعف)
بروناي دار السلام	56	2
سورينام	51	1,8
سنغافورة	45	1,6
الصين	48	1,7
فيتنام	27	0,96
ألمانيا	28	0,98
الدنمرك	29	1.01
الولايات المتحدة الأمريكية	19	0,67
زيمبابوي	1	0.03

[20] البنك الدولي، **بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي في الميدان الاقتصادي**، 2016.

العالم العربي	28,5	---
الجزائر	48,9	1,71
قطر	38,8	1,34
السعودية	34,6	1,21
تونس	19,4	0,68
مصر	14,4	0,5

المصدر: البنك الدولي، **بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016.**

4– التبعية الاقتصادية ونسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن اللجوء إلى نسبة الدين الخارجي العام لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي الإجمالي كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدولة، ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

حسب معطيات صندوق النقد العربي لسنة 2016 فإن الدين العام الخارجي للدول العربية عرف ارتفاعا في سنة 2013 مقارنة مع 2012 بنسبة 12,36%، أما سنة 2014 فقد عرفت انخفاضا طفيفا في قيمة الدين العام بنسبة 1,76%، في حين شهدت سنة 2015 ارتفاعا في الدين العام بنسبة 5,10%، حيث ازدادت المديونية الخارجية للدول العربية من 199,924 مليار دولار عام 2014 إلى 210,130 مليار دولار عام 2015 وتعود الزيادة في المديونية إلى لجوء بعض الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي وإلى تغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي وازدياد أسعار السلع الغذائية.[21]

أما على مستوى الدول العربية فرادى فيلاحظ أن الدول الخليجية باستثناء عمان ليس لها أي دين عام، وتعتبر كل من مصر والسودان والمغرب أصحاب المراتب الأولى من حيث الدين العام والذي قدر

[21] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق، ص 266.

على التوالي 47,792 و44,989 و 31,611 مليار دولار سنة 2015، أما الجزائر فقدر قيمة الدين العام الخاص بها بـ 3,006 مليار دولار عام 2015 بعدما كان 3,694 مليار دولار سنة 2012 و 3,396 مليار دولار عام 2013، و 3,010 مليار دولار عام 2014 أي انخفاض في قيمة الدين العام سنة 2015 بنسبة 0,13 % أي ما يعادل قيمة 4 مليار دولار

وبالنسبة لنسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وحسب معطيات صندوق النقد العربي لسنة 2016 فإن كل من الجزائر وعمان والقمر ومصر حققوا نسب أقل من المتوسط الذي حققته الدول العربية، إذ لم تتجاوز 22,6%. وجاءت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من اليمن والأردن وموريتانيا وجيبوتي والسودان وتونس ولبنان أكبر من متوسط الدول العربية، حيث تراوحت بين 25,1% في اليمن و71,5% في موريتانيا.[22]

وحافظت الجزائر على أدنى نسبة للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية المقترضة حيث بلغت 1,7% عام 2015 مقارنة مع 1,4% عام 2014 حيث كان هذا الارتفاع بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وسجلت السودان انخفاضا في هذه النسبة من 55,3% إلى 49,9% عام 2015، وكذلك شهد كل من موريتانيا وعمان تراجعا طفيف في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. أما بقية الدول العربية فقد شهدوا ارتفاعا ضئيلا في هذه النسبة سنة 2015 مقارنة مع 2014، ففي المغرب ارتفعت هذه النسبة من28,5% إلى 31,9% وفي مصر من 13,7% إلى 14,4% وفي تونس من 60,6% إلى 64,3%[23].

أما بالنسبة لخدمة الدين العام للدول العربية المقترضة فقد تراجعت قيمتها بشكل طفيف سنة 2015 بعد أن بلغت ذروتها في عام 2014. وعلى صعيد مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة واحدة فقد جاءت سلبية حيث نلاحظ ارتفاع نسبي في مؤشر نسبة الدين العام إلى

[22] صندوق النقد العربي، **ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق.

[23] صندوق النقد العربي، **ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق.

الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2015 مقارنة بـ 2014 والذي يرجع بالأساس إلى ارتفاع قيمة المديونية العامة الخارجية من 199,924 مليار دولار سنة 2014 إلى 210,130 مليار دولار عام 2015.

وعلى صعيد الدول منفردة نرى أن المديونية العامة الخارجية ارتفعت لجميع الدول العربية في عام 2015 باستثناء تونس والجزائر وعمان وموريتانيا واليمن الذين انخفضت فيهم المديونية وبنسبة ضئيلة. فقد انخفض الدين العام في الجزائر بنسبة 0,13% أي ما قيمته 0,004 مليار دولار ليصبح حوالي 3 مليار دولار عام 2015، حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى الحد من قدرة الحكومة الجزائرية على تخفيض قيمة الدين الخارجي القائم بنسبة كبيرة كما فعلت في 2014، وفي تونس بنسبة 3,05% أي ما قيمته 0,885 مليار دولار. وقد ارتفعت المديونية الخارجية بدرجات متفاوتة في بقية الدول الأخرى في عام 2015، حيث نمت المديونية الخارجية في مصر بنسبة 15,65% أي ما يعادل قيمة 6,468 مليار دولار وذلك بسبب استمرار الإنفاق الاستثماري على مشرعات البني التحتية، والأردن بنسبة 16,94% ما يعادل 1,916 مليار دولار ولبنان بنسبة 5,70% ما يمثل 1,444 مليار دولار وترجع هذه الزيادة إلى أوضاع عدم الاستقرار في المنطقة، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الديون المقومة بالدولار وهو الأمر الذي حدث لمصر[24].

أما من ناحية نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تصدرت جيبوتي المجموعة في ارتفاع الدين القائم بنسبة 37,5% تليها القمر والسودان والمغرب بنسب 10,3 و3 و 2,9 بالمائة على التوالي، وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الدين العام لكل من السودان ومصر والمغرب وتونس شكل حالي 85,9% من إجمالي الدين للدول العربية مجتمعة.

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد انخفضت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 2,2% في عام 2015 لتبلغ حوالي 16,6 مليار دولار. وقد انخفضت خدمة المديونية في مصر بنسبة

[24] المرجع نفسه.

12,2% لتصل إلى حوالي 5 مليار دولار نهاية عام 2015، وارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في الأردن بنسبة 61,6% لتصل إلى 2,1 مليار دولار، وانخفضت في لبنـــان بنسبة 11,9% لتصـــل إلى 3,5 مليـــار دولار، وارتفعت في كل من جيبوتي والسودان والمغرب والقمـــر بنسب 41,512,94,5293,3 بالمائة على التوالي في العام 2015.

إن مراجعة بيانات نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي ومقارنته بتلك في الدول المتقدمة من خلال الجدول (04)، يلاحظ أن دول العالم العربي في مركز جيد اعتمادا على هذا المعيار بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

الجدول(04): نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي مقارنة مع بعض الدول.

الدولة	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
إيران	%1,6
تركيا	%56,1
بنما	%180,3
منغوليا	%201
الولايات المتحدة الأمريكية	%60
الهند	%23,4
الصين	%13,1
العالم العربي	%22,6

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016.

خاتمة:

من استعراض المؤشرات السابقة التي تعبر عن وضع التنمية الاقتصادية في العالم العربي، وبمقارنتها بالمؤشرات في الدول الأخرى المتقدمة نجد أن العالم العربي بعيد كل البعد عن التقدم الاقتصادي وعن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث نجد أن التنمية الاقتصادية العربية تواجه العديد من التحديات التي لابد من مواجهتها وتذليلها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

اختبار الفرضيات:

بعد تحليل موضوع هذه الدراسة ومحاولة الإحاطة بمعظم جوانبها، يمكننا اختبار فرضياتها:

الفرضية الأولى: بعنوان، الدول العربية بعيدة كل البعد عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع عدد من الدول المتقدمة. هذه الفرضية تحققت من خلال هذه الدراسة، حيث تأكدت هذه الفرضية من خلال مقارنة مؤشرات التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الدول المتقدمة.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عامل مهما في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول العربية، هذه الفرضية لم تتحقق وهذا يظهر من خلال دراسة عدد من مؤشرات التنمية للدول النفطية العربية، فعلى الرغم من توفرها لرؤوس أموال هائلة، إلا أن التنمية الاقتصادية فيها كانت بعيدة عن مستوى الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى أن هناك عوامل أخرى تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية فيها، كارتفاع معدلاتالتضخم و البطالة وانخفاض إنتاجية العامل، وانخفاض المستوى التعليمي، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي و انتشار الفساد الإداري في تلك الدول.

التوصيات:

- تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى القطر الواحد من خلال التعاون العربي المشترك والسعي للمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية الشاملة والمستدامة على مستوى العالم العربي ككل؛

- تنمية القطاع الزراعي، مما ينتج عنه توفير الغذاء للسكان والمساهمة في زيادة الطلب على السلع الصناعية وتوفير الموارد المالية لخزينة الدولة، وتوفير العمالة للقطاع الصناعي، وتوفير العملات الأجنبية، إضافة إلى توفير المواد الخام للقطاع الصناعي؛
- تنمية القطاع الصناعي، مما ينتج عنه تصنيع المواد الأولية الزراعية والاستفادة من القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني و دعم قطاعات الاقتصاد الأخرى، وتنمية الصادرات وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي وتوفير مصادر الطاقة لقطاعات الاقتصاد الأخرى وتوفير فرص العمل ومكافحة البطالة؛
- الربط بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي؛
- تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع؛
- العمل على تحقيق التنمية المستقلة، والتنمية البشرية المستدامة؛
- تطوير السياسات النقدية والمالية؛
- التوجه نحو اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

أ- مؤلفات:

1. عبد الهادي عبد القادر سويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، د.د.ن،القاهرة 2012.
2. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، ط1، عمان، 2007.
3. عبد العزيز الدخيل، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، دار الساقي،2017.
4. عبد القادر عبد الهادي سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، ط3، د.د.ن، القاهرة 2011.
5. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي(الواقع، العوائق، سبل النهوض)**، دار جليس الزمان، عمان، 2010.

ب- تقارير باللغة العربية:

6. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2016.
7. صندوق النقد العربي، **معطيات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2016.
8. البنك الدولي، **بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي في الميدان الاقتصادي**، 2016.
9. البنك الدولي، **مؤشرات التنمية العالمية**، 2016.

ج- تقارير باللغة الانجليزية:

10. IMF, **World Economic Outlook**, Octobre 2016.
11. World banque**, World Development Indicators,** 2016**.**